

The role of sustainable development principles in promoting environmental and disaster legislation

Mohamed Ramadan El-Agha

Islamic University || Gaza || Palestine

Abstract: The study aims at linking disaster and environmental management and its laws with the principles of sustainable development. This is to get the fastest and best result at the lowest cost and effort in the future sustainable development efforts. The researcher used the analytical descriptive methodology to describe laws and legislations including the Islamic law, and the principles of sustainable development, and the level of interdependence between their different components. The study concluded that there is a strong link between the components of sustainable development, environmental management and disaster management. These include protection of life with high quality, human resource protection and risk reduction. That is to strengthen the scientific and practical foundations for implementing a comprehensive preventive system. Environmental, disaster management and laws, on one hand, and sustainable development on the other, both in regulations and laws, or through various practices, coincide with Islamic law and the principles of sustainable development.

Keywords: sustainable development, environmental legislation, disaster legislation

دور مبادئ التنمية المستدامة في تعزيز التشريعات البيئية وتشريعات الكوارث

محمد رمضان الأغا

الجامعة الإسلامية || غزة || فلسطين

الملخص: تهدف الدراسة إلى محاولة الربط بين إدارة الكوارث والإدارة البيئية وقوانينهما مع مبادئ التنمية المستدامة بطريقة تعمل للحصول على أفضل النتائج بأقل تكلفة وأقل جهد وأسرع وقت، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتوصف القوانين والتشريعات ومبادئ التنمية المستدامة وتحليل مستوى الترابط بين مكوناتهم. توصلت الدراسة إلى أن هناك قوة ربط بين كافة مكونات التنمية المستدامة والإدارة البيئية وإدارة الكوارث تمثلت في حماية الحياة والحفاظ على جودتها وحماية المورد البشري والحد من المخاطر وذلك بغية تعزيز الأسس العلمية والعملية الخاصة بتطبيق منظومة وقائية شاملة، أوصت الدراسة بضرورة الربط بين الإدارة البيئية وإدارة الكوارث وقوانينهما من جهة، والتنمية المستدامة من جهة أخرى، سواء في الأنظمة أو القوانين أو خلال الممارسات المختلفة، وإعادة صياغة القوانين الخاصة بالكوارث والحماية البيئية لتتلاءم مع مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئ التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التشريعات البيئية، تشريعات الكوارث.

1. الإطار العام

1.1 مقدمة

في النصف الأخير من القرن العشرين وجدت البشرية نفسها في مأزق خانق وكبير، حيث تتعرض البيئة إلى هجوم شرس من قبل بعض الأشخاص والمؤسسات بدافع الجشع الاقتصادي خصوصاً بعد الثورة الصناعية. ظهرت العديد من الأمراض والأعراض البيئية والتي لا تهدد حياة الإنسان فحسب بل تهدد كل منظومة الحياة (الحية) والمنظومة الأخرى (غير الحية) المتفاعلة معها والمعتمدة عليها. أدرك العلماء حينها أن الأرض تمر بفترة حرجة في تاريخها وقد تؤدي إلى حدوث انقراض لبعض الأنواع تدريجياً خلال عشرات أو مئات العقود القادمة. إن لم يتم تدارك هذا الحال. تنادى مئات العلماء والسياسيين بالاشتراك مع منظمات دولية لعقد مؤتمر ستوكهولم 1972 ومناقشة المخاطر والمهددات التي تتوعد الأرض خلال فترة زمنية بسيطة. تم اعتبار هذا المؤتمر نواة التحرك البيئي، بل نواة الوعي البيئي والقانون البيئي والعمولة البيئية، في ذلك الوقت وحتى اليوم. وتولد إحساس عام لدى كثيرين من المسؤولين، بالإضافة إلى رفع مستوى وعي الجمهور بمخاطر المشكلة/ المشكلات البيئية المفاجئة أو البطيئة، سواء الناشئة بفعل الطبيعة أو تلك الناشئة بفعل بشري. الكوارث البيئية الطبيعية لا يمكن منعها، لكن يمكن التقليل من مخاطرها باتخاذ إجراءات واحتياطات وخطط استباقية. رفع المؤتمر لافتة حمراء كبرى ولأول مرة في تاريخ البشرية، للسياسيين والحكومات محذرين من المستقبل المجهول والقاتم الذي ينتظر الأرض والبشرية معاً. يوماً ظهر الشعور العام بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة الكونية بغض النظر عن الحدود السياسية بين الدول والأقاليم، فالكوارث لا تفاوض الإنسان ولا تستأذن الحدود للدخول إلى هذا البلد أو ذاك (Siew et al 2016).

2.1 مشكلة الدراسة:

تشير الأطر العالمية أن أحد أهم أركان إدارة مخاطر الكوارث أصبحت دمج عمليات الجهوية والاستعداد في الخطط التنموية الوطنية، ولكن هذه الأطر تبقى حبيسة الأدراج ما لم يتم تحديد الإجراءات والمنهجيات الواجب اتباعها في تحديد دور التنمية المستدامة في مواجهة كافة المخاطر، ويرى الباحث أن عملية الربط بين التشريعات البيئية وتشريعات الكوارث والتنمية المستدامة يمكن تحقيقها في ما يلي:

- القدرة على استدامة الاستعداد للحد من تأثيرات الكوارث على المشاريع التنموية.
- التخفيف من حدة الكوارث من خلال التشريعات التي تنظم مراحل التعامل معها.
- تطبيق مفاهيم الحماية البيئية في ظل استدامة الموارد الطبيعية.

ومن هنا ظهر للباحث التساؤل الرئيس التالي: ما هو دور مبادئ التنمية المستدامة في تعزيز التشريعات البيئية وتشريعات الكوارث؟ ومنه تفرعت التساؤلات البحثية التالية:

1. ما هي مبادئ التنمية المستدامة؟
2. ما هي أهم أهداف الإدارة البيئية؟
3. ما هي أهداف إدارة الكوارث؟
4. ما هي العلاقة بين التنمية المستدامة والإدارة البيئية وإدارة الكوارث؟

3.1 أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحديد دور تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في تعزيز التشريعات البيئية وتشريعات الكوارث، وذلك بغية تطوير المنظومة المختصة في مواجهة المخاطر التي تزيد من الضغوط على البيئة وتندرك كوارث مستقبلية، ويتفرع منه الهدف الرئيس الأهداف التالية:

1. بيان مبادئ التنمية المستدامة.
2. التعرف على أهداف الإدارة البيئية وإدارة الكوارث.
3. تحديد العلاقة بين مبادئ التنمية المستدامة والإدارة البيئية وتشريعات الكوارث.

4.1 أهمية الدراسة:

1.4.1 أهمية علمية: تعتبر التنمية المستدامة أحد العلوم الحيوية التي ترتبط وبالتالي يمكن أن تزيد من المعرفة لدى الباحث في كيفية الإدارة الاستراتيجية للبيئة وتنظيم إدارة المخاطر في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، وإضافة دراسة علمية تساهم في صقل مهارات الباحثين في مجال التنمية المستدامة.

2.4.1 أهمية تطبيقية: توفير دراسة علمية تساهم في الربط بين المجالات الإدارية الخاصة بالتنمية المستدامة وبين الحد من مخاطر الكوارث الناتجة عن استنزاف البيئة انتشار التلوث البيئي الناتج عن النشاطات البشرية. لا زالت هذه المفاهيم في باكورتها، وتحتاج عملية الربط هذه إلى مزيد من التعمق والبحث الجاد، لكن يكفي هذه الورقة أنها تحاول فتح الباب أمام هذا العمل العابر للعلوم والتخصصات المختلفة.

5.1 الدراسات السابقة:

1.5.1 دراسة (الهاشمي، 2017): وهدفت لتحليل دور القوانين والتشريعات الوطنية في الحد من الكوارث والأزمات وذلك عبر توضيح دور التشريعات على المستوى الدولي والقومي، والوقوف على مناسبة القوانين والقواعد والمبادئ للاستجابة الدولية لمخاطر الكوارث، بغية تحديد العجز التي يسدها التشريعات للحد من مخاطر الكوارث، لتحقيق الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي من خلال تحليل العناصر الموضوعية والقانونية لموضوع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن الكوارث لا تلتزم بالحدود السياسية وأن القوانين والتشريعات لم تغط كافة متطلبات مواجهة مخاطر الكوارث، وأن الاتفاقيات الدولية غير الملزمة تساهم في هروب بعض الدول من التلوث الناتج عن الكوارث البشرية، يمكن للمنظمات الدولية استحداث قوانين أكثر إلزاماً وخاصة في ظل الدول التي تهدد الاستقرار البشري وتساهم في التلوث البيئي والتي ينتج عنها الكوارث. وأوصت الدراسة بأنه لا بد من نشر القوانين الخاصة بحماية الأطفال من مخاطر الكوارث، والعمل على إصدار الأطر القانونية لتنسيق الجهود الخاصة بالكوارث، تضمين القوانين والتشريعات غير الملزمة في الأطر الوطنية، وإنشاء الهيئة لوطنية الكوارث والأزمات، تطوير المنظومة التنظيمية للاستجابة للكوارث وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات الدولية وكيفية وصولها

2.5.1 دراسة (عياد، 2016): هدفت لوضع إطار عام لتوظيف منهج التخطيط المكاني لتحقيق التنمية المستدامة التي تركز على التوازن البيئي والاقتصادي والاجتماعي بما يضمن استمرارية الحياة على الكرة الأرضية، وذلك من خلال تحديد الإمكانيات المتاحة لمواجهة التحديات القائمة، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي عبر تحديد التحديات الأساسية والراهنة والمستقبلية لعملية التنمية المستدامة للإقليم، وتحليل التوجهات السلمية ودراسة الحالات المشابهة وذلك باستخدام المقابلات والاستبانة كأحد الأدوات الرئيسية في جمع البيانات. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من الضغوط تؤثر على الموارد البيئة وبالتالي يزداد التعرض للكوارث وانتشار المخاطر والأزمات الناتجة عن الضغوط المستمرة من قبل السكان على الموارد وبالتالي ترتفع معدلات الاستجابة السريعة والخطئة من قبل المؤسسات الحكومية والمختصة لتلبية احتياجات المجتمع، ضرورة اتخاذ المؤشرات الوطنية لتحقيق العدالة وتحسين الصحة العامة والتعليم ورفع مستوى الوعي وحماية الموارد الطبيعية وترشيد استهلاك الطاقة وتطوير مصادر التمويل وتطوير الاستثمار وحماية البيئة وتخفيض التلوث. كما توصلت الدراسة لتحديد منهج تخطيط مكاني يساهم في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في للحفاظ على الموارد البيئية والحد من استنزاف الموارد

الطبيعية وبالتالي التقليل من وقوع الكوارث وانتشار المخاطر، وأوصت الدراسة بضرورة تشكيل الهيئة الوطنية العليا للتنمية المستدامة والموارد البيئية.

3.5.1 دراسة (المغير، 2016)، هدفت إلى تقديم دراسة حول آليات الحماية البيئية في ظل التهديدات المستمرة من قبل القوات الإسرائيلية بشن الحروب والاجتياح البري لقطاع غزة، وبيان استعدادات الجهات المختصة في الحماية البيئية من الكوارث الحربية وذلك لتقديم مقترح لاستراتيجية الحماية البيئية في ظل الكوارث الحربية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف المشكلة وظاهرة الاستهدافات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية وتحليل مدى جهوزية واستعداد الجهات المختصة لحماية البيئة بكافة مكوناتها من المتغيرات الأمنية والعسكرية التي يفرضها الاحتلال.

توصلت الدراسة إلى أن التشريعات الموجودة في الأراضي الفلسطينية لا تلبى متطلبات الحماية من المخاطر وهناك فجوة واضحة بين التشريعات البيئية وتشريعات الكوارث، وعدم وجود أجهزة مختصة لقياس مستويات التلوث البيئي الناجم عن الاعتداءات العسكرية السابقة على قطاع غزة.

أوصت الدراسة بضرورة تشكيل الهيئة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث والتي تشمل على العديد من الوحدات التنظيمية أهمها مركز الدراسات البيئية، ضرورة تحديث التشريعات والقوانين اللازمة للحماية من المخاطر العسكرية، لا بد من دمج نشاطات إدارة المخاطر في الخطط الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الحربية.

4.5.1 دراسة (إبراهيم، 2015)؛ هدفت الدراسة إلى بيان آليات إدارة المخاطر التي تعمل على التقارب مع مبادئ التنمية المستدامة، وذلك بغية تحديد المخاطر الخاصة بالتنمية المستدامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما وتطرقت الدراسة لشرح خطة التنمية الوطنية العراقية ومخاطر التنمية المستدامة لها، ولتحقيق الأهداف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف المشكلة وأهمية دراستها وتحليل كافة المخاطر التي تواجه التنمية المستدامة مع دراسة العراق كحالة يمكن الاستفادة من حجم المخاطر التي تعرضت لها العراق خلال المرحلة الماضية.

توصلت الدراسة إلى أن عملية الدمج بين أبعاد التنمية المستدامة والمخاطر التي تواجهها الدول غير واضحة ولا يتم الاستفادة من الخبرات السابقة خاصة في الدول التي تتعرض للمخاطر والاحتلال المباشر والدول النامية في الشرق الأوسط، كما أن هناك عناصر تشغيلية تهتم في دمج الكفاءة والفاعلية في هيكليات خطط التنمية للحد من المخاطر الخاصة بها، وتتطلب العديد من العناصر الاستراتيجية التي تراعي توفير متطلبات واحتياجات المجتمع وتعزز الأصول البشرية والاقتصادية والبيئية في ظل مشاركة القيم والرؤية التي تنبئ المجتمعات.

وأوصت الدراسة بأن إدارة المخاطر ضرورة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمعات وتحسين قدراتها على مواجهة التحديات، وتطوير الآليات لضمان الدمج في مفهوم إدارة المخاطر القائمة على الخبرات السابقة والتحديث المستمر للسياسات والتقارير، وتوفير المبادئ والأدلة التي توجه الخطط التنموية للحد من المخاطر، وإلزام المؤسسات المعنية بصياغة الخطط الوطنية المبنية على الفهم المسبق للمخاطر.

5.5.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

تتميز الدراسات السابقة بأنها درست أحد متغيرات عنوان الدراسة التي يجريها الباحث ولكن لم يجد الباحث دراسة سابقة درست موضوع البحث المطروح إذ إن دراسة عياد ربطت بين التنمية المستدامة والتخطيط المكاني ودراسة المغير ربطت بين الحماية البيئية والكوارث الحربية ودراسة الهاشمي اهتمت في تقييم الدور القانوني لمواجهة الكوارث دون التعرض للتنمية المستدامة، ودراسة إبراهيم اهتمت بالربط بين التنمية المستدامة وإدارة

المخاطر وهي بشكل عام، ولكن الدراسة الحالية سوف تعمل على الربط بين مبادئ التنمية المستدامة والتشريعات البيئية وتشريعات الكوارث في إطار تحقيق التكامل والتناغم لتحقيق أعلى متطلبات الحماية من الكوارث، خاصة التي تنشأ عن التدخلات البشرية السلبية في مجريات إدارة البيئة الطبيعية، فعملية الإدارة البيئية هي أعلى المستويات التي يمكن للإنسان أن يعمل على دفع البلاء البشري المتمثل في الجشع والطمع والسيطرة على الموارد.

2. الإطار النظري:

1.2 تمهيد:

ظهرت بعد الثورة الصناعية تغيرات كبيرة على البيئية بين علماء المناخ والجيولوجيا والأحياء من جهة والقادة السياسيين والاقتصاديين من جهة أخرى، في كافة بقاع الكرة الأرضية، حيث تبادلت الاتهامات للعلماء بأنهم يبالغون في وصف ظاهرة التغول البشري على البيئة، ولكن أثبت العلماء صدق ما طرحوه بالأدلة العلمية والتحليلات المبنية على المناهج البحثية حيث أن مشكلة التغيرات المناخية مشكلة خطيرة جداً ومن خلال آلاف الدراسات العلمية استجاب القادة السياسيين والاقتصاديين للضغوط وخاصة الرأي العام العالمي وتم الاعتراف بالمشكلة على الصعيد الشعبي والإعلامي، ومن هنا كان الانطلاق نحو البحث عن الحلول الإبداعية للتخفيف من أثار الكوارث المتوقعة مستقبلاً، وهذه الحلول سوف تعمل على أن يستمر كوكبنا بالاستمرار في الحياة الإنسانية للأجيال القادمة، وقد توصل العلماء لمفهوم (الأرض بأنها بيتنا) أو (الكوكب الأزرق)، وفي عصر المعلومات والتكنولوجيا سميت (القرية العالمية). وتتوقع المنظمات الدولية المهتمة بالتنوع الحيوي بأنه من المتوقع أن تنقرض بعض الأنواع تدريجياً لو استمر التهديد للبيئة واستنزاف الموارد دون توفير متطلبات الأجيال القادمة، وهذا يستدعي الحد من المخاطر الكبرى التي تمنع وقوع كوارث مستقبلية ومن أهم المشاكل (الانحباس الحراري، التغيرات المناخي، ارتفاع مستوى سطح البحر، تآكل طبقة الأوزون، انقراض آلاف الأنواع تدريجياً، إلخ...). (عبد السلام، 2009)، هناك توجهات أن تتحول المشكلات البيئية ومخاطرها إلى فرص لحلول من خلال التغيرات في أخلاق البشري واحترام والقيم والمبادئ التي تعتمد عليها الجهات المشرعة للقوانين المحلية والدولية، وهذا بدوره يتطلب التكامل بين التشريعات البيئية والحد من مخاطر الكوارث، وما يحتاج للربط في خطط التنمية الوطنية لتحقيق التوازن والاستدامة بين الموارد البيئة المتاحة حالياً وحقوق الأجيال القادمة، من هذه المفاهيم يمن الاتجاه إلى الإدارة المستدامة التي ظهرت حديثاً في علوم الإدارة عموماً وما زال حتى اليوم يثري هذه العلوم وغيرها بأفكار وإبداعات جديدة ومبتكرة (United Nations, 2015).

2.2 التنمية المستدامة

1.2.2 مبادئ التنمية المستدامة

تناول مؤتمر ستوكهولم 1972 وريو 1992 ترسخ مبادئ ومفاهيم التنمية المستدامة والتي لا زالت تتطور حتى اللحظة. يشير البحث في محرك جوجل اليوم 2018/8/31 إلى حوالي 286 مليون عنوان باللغة الانجليزية عند وضع المصطلح Sustainable Development بينما وضع Sustainability وحدها تعطي حوالي 403 مليون عنوان. (الأمم المتحدة، إعلان ستوكهولم، 1972). (الأمم المتحدة، إعلان ريو، 1992).

1.1.2.2 الحفاظ على وتحسين جودة الحياة: تختلف جودة الحياة - أو القدرة على الحياة - من مجتمع لآخر ومن بلد إلى بلد وتعتمد على العديد من العناصر مثل: الدخل، التعليم، الرعاية الصحية، الإسكان، التوظيف، الحقوق القانونية من جهة. يساهم مستوى تعرض المجتمع للجرائم والتلوث وتهديد الصحة العامة. إضافة لكافة المخاطر المتوقعة على صعيد التدخلات البشرية السلبية في البيئة المحلية أو المخاطر الناتجة عن التغيرات الجيولوجية

والمناخية تؤثر بشكل واسع في جودة الحياة، قد تفخر مدينة أو دولة أو قرية بشوارعها الآمنة ومدارسها عالية الجودة وجوها الريفي الجميل، في حين يعتقد كثيرون أن فرص العمل والتراث التاريخي هما ما يجعلانها مكاناً جذاباً للعيش فيه أو حتى جذب السائحين من أماكن مختلفة في العالم. تحدد كل منطقة وتخطط لنوعية الحياة التي ترغب بها وتعتقد أنها يمكن أن تحققها من خلال مواردها المتاحة، لتكون صالحة للجيل الحالي وللأجيال القادمة.

2.1.2.2 تعزيز حيوية الاقتصاد المحلي: الاقتصاد المحلي القابل للبقاء ضروري جداً للاستدامة، فلا تنمية مستدامة يمكن تحقيقها بدون اقتصاد محلي يعتمد على الموارد المحلية ويساهم في تنميتها. وهذا يشمل فرص العمل والحد من البطالة، وقاعدة ضرائب كافية وعائدات لدعم الحكومة وتوفير البنية التحتية والخدمات الأخرى المطلوبة، ومناخ مناسب للأعمال والاستثمار وجذب رؤوس الأموال. ويتنوع الاقتصاد المستدام بحيث لا يتعطل أو يتوقف بسهولة بسبب أحداث أو كوارث داخلية أو خارجية بل تساهم التغيرات الناجمة عن الكوارث في كفرص جديدة لدعم الاقتصاد، إن تكاليف الحفاظ على البيئة الطبيعية وصحة الإنسان شاملة المحيطات والغلاف الجوي. لذا يعتمد الاقتصاد المحلي المستدام على النمو السكاني الواعي أو الاستهلاك الموزون والموارد المتجددة والحفاظ على البيئة مورداً مستمرا للأجيال القادمة. (Verguts & Other, 2016).

3.1.2.2 تعزيز المساواة الاجتماعية: تتم إتاحة الموارد بكافة أنواعها وكذلك الفرص للجميع بغض النظر عن العرق أو العمر أو الجنس أو الخلفية الثقافية أو الدين أو أي خصائص أخرى وذلك لبناء مجتمع مستدام يتمتع بكافة سمات الاستدامة التي تمنح الحياة لأهله. يضاف لذلك يعمل المجتمع المستدام على إدارة موارده بطريقة لا تسمح باستنزافها أو تساهم على تدمير النظم الطبيعية أو يؤثر بطريقة سلبية على مستقبل الأجيال الناشئة على مدار قرون قادمة. وعليه فإن المجتمع المستدام يعمل بقوة وإدارة فعالة بحيث لا يزيد استهلاكه لموارده الطبيعية عن كمية التجديد الطبيعي في نطاقه الجغرافي سواء الأغلفة الحية أو المائية أو الصلبة أو الجوية (Schaffer, 2016)، يدرك المجتمع المستدام أنه يعيش داخل بيئة حيوية ونظام بيئي طبيعي يعمل على إيجاد طرق للتعايش مع تلك البيئة بكل مكوناتها. وهو يقوم بدوره الفاعل من خلال إجراءات تمنع تدهور جودة الهواء والمحيطات والمياه العذبة والأنظمة البيئية الأخرى.

4.1.2.2 دمج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث أو منعها: تتميز المجتمعات بطبيعتها المرنة في مواجهة الكوارث الطبيعية المفاجئة والتي لا مفر منها مثل الأعاصير والزلازل والفيضانات والجفاف وغيرها. فقد عملت هذه المجتمعات على اتخاذ إجراءات لضمان تقليل أو منع الأضرار والمخاطر الناشئة عن هذه الكوارث، وإن لا تتوقف البيئة والمجتمع عن أداء وظائفها التي تضمن استمرارية تدفق الحيوية في شرايين البلد ومؤسساتها المختلفة، مع ضرورة عودة الحياة إلى ما كانت عليه قبل الكارثة أو أفضل تدريجياً خصوصاً بعد انقضاء مرحلة الاغاثة. إن المجتمعات تعمل على تجهيز وإعداد الخطط والتجهيزات المحددة تحسباً كافة الأحداث التي قد تؤثر على البنايات القديمة والحديثة للمجتمعات، (الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها، 2013).

5.1.2.2 العمليات التشاركية: تعد العمليات التشاركية ضرورية وحيوية لاستدامة حياة المجتمع وقيامه بوظائفه المختلفة المنوطة به. ويتشارك في هذه العملية جميع الأشخاص و/ أو الفاعلين الذين لهم مصلحة في اتخاذ القرار والنتائج المترتبة عليه. وتساهم التشاركية على تشجيع تحديد القضايا الكبرى التي قد تصيب بالبلد أو الدولة، ويعمل المتشاركون خلال اجتماعاتهم على وضع الأولويات والأهداف والوسائل وتحديد الموارد المطلوبة لمواجهة الكوارث المتوقعة. تعزز التشاركية إحساس المجتمع بدوره بل وملكيته لهذه الأفكار والقرارات، إضافة إلى استعداداته للتجاوب معها خلال تنفيذ الخطط الخاصة بإدارة الكوارث.

2.2.2 تحديات التنمية المستدامة

تمثل الاستدامة والتنمية المستدامة تقاطعا مهما بين العديد من العلوم والمؤسسات والفاعلين والمجالات المختلفة. من هنا فإن نشأة هذه المفاهيم إنما ولدت من الصراعات العنيفة بين الإنسان والبيئة خلال محاولات الإنسان استخدام الموارد الطبيعية في تحريك عجلة الاقتصاد خصوصا في ظل استخدام موارد الطاقة غير المتجددة. حيث أن كل نقطة صراع أو تقاطع صراعات من الممكن أن يوفر اتفاق أو توافق بين الفاعلين المتعددين. لذلك كان استنزاف الموارد وتلويث البيئة من أهم مخرجات الثورة الصناعية الحديثة التي أثرت سلبا على الحياة بكل مكوناتها ومقوماتها. (Department of Economic and Social Affairs، 2013).

ويرى الباحث أن أهم التحديات التي واجهت التنمية المستدامة:

- 1- السلوك الإنتاجي الذي يعتمد على تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح حسب اقتصاديات السوق ودينامياتها، دون مراعاة مستوى الضغط الذي يصنعه البشر على الموارد الطبيعية والبيئية واستنزافها.
- 2- التحدي الثاني فهو أيضا سلوكي، لكنه مختلف في كونه تحديا استهلاكيا، حيث يقوم الاستهلاك هنا على غياب الترشيد والتوجيه مما يضمن بقاء المنظومة بعيدة عن التلوث بكافة أنواعه وحقوقه.
- 3- يتمثل التحدي الثالث في غياب الإدارة السليمة للنفايات وما ينشأ عنها من ملوثات غازية وسائلة وصلبة، وذلك بإتباع منهجية الإدارة البيئية الرشيدة للتخلص الآمن وإعادة الاستخدام والتدوير لكافة النفايات.
- 4- أما التحدي الرابع والأكثر تعقيدا فهو حق الأجيال القادمة بوجود بيئة مناسبة وقابلة للحياة وموارد كافية للاستخدام البشري بكميات لا تتجاوز سنويا كمية الإنتاج الطبيعي والذي يرتبط بمعدل نمو طبيعي للموارد.

3.2.2 أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والمعروفة رسمياً باسم تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. هي مجموعة تتكون من 17 هدف و169 غاية تم وضعها بواسطة الأمم المتحدة وتتعلم بمستقبل التنمية العالمية. وقد ذكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/ سبتمبر 2015. وقد استبدلت الأهداف الإنمائية للألفية والتي تنتهي بنهاية عام 2015. بدأت المفاوضات الحكومية الدولية على المشاركة في جدول أعمال تنمية ما بعد 2015 في يناير كانون الثاني عام 2015 وانتهت في أغسطس عام 2015. وبعد المفاوضات تم اعتماد الوثيقة النهائية للتنمية المستدامة في 25-27 سبتمبر 2015 في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية بعنوان تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة (Blanc، 2015).

1.3.2.2 لا للفقر: إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان.

2.3.2.2 لا للجوع إنهاء الجوع: تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

3.3.2.2 صحة جيدة: ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار.

4.3.2.2 تعليم ذو جودة: ضمان تعليم ذا جودة شامل ومتساوي وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع.

5.3.2.2 المساواة بين الجنسين: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

6.3.2.2 مياه نظيفة وصحية: ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصحة لكل.

7.3.2.2 طاقة متجددة وبأسعار معقولة: ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بأسعار معقولة والتي يمكن الاعتماد عليها والمستدامة للجميع.

8.3.2.2 وظائف جيدة واقتصاد اقتصاديات: تعزيز النمو الاقتصادي النامي والشامل والمستدام والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى عمل لائق للجميع.

- 9.3.2.2 بنية تحتية مبتكرة وجيدة: بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار.
- 10.3.2.2 تقليل عدم المساواة: تقليل عدم المساواة في داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض.
- 11.3.2.2 المدن والمجتمعات المستدامة: جعل المدن والمستوطنات الإنسانية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.
- 12.3.2.2 الاستخدام المسئول للموارد: ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج.
- 13.3.2.2 التحرك بسبب المناخ: التصرف العاجل لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته.
- 14.3.2.2 المحيطات المستدامة: الاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة.
- 15.3.2.2 الاستخدام المستدام للأرض: حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، إدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي واستعادتها ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- 16.3.2.2 السلام والعدالة: تعزيز الجمعيات المسالمة والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات.
- 17.3.2.2 الشراكة من أجل التنمية المستدامة: تقوية وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة.
- عملت بعض الدول على صياغة تشريعات للتنمية المستدامة سواء بصورة مستقلة أو من خلال دمجها في القوانين الأخرى السارية وتعديلاتها. يمكن الرجوع إلى الأهداف السبعة عشر في أدبيات التنمية المستدامة أو وثائق الأمم المتحدة المختلفة خصوصا تلك الخاصة بالبيئة.

3.2 الأهداف التي تساهم في الحد من مخاطر الكوارث على البيئة:

1.3.2 أهداف الإدارة البيئية

تهدف الإدارة البيئية والمنبثق منها القانون البيئي إلى حماية صحة البيئة وحماية الصحة العامة بطريقة تحافظ على استمرار الحياة بجودة معقولة على سطح الأرض وذلك من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك سواء في جانبها الإداري أو القانوني. (Barrow، 2006)

2.3.2 أهداف إدارة الكوارث

تهدف إدارة الكوارث والتي أدت إلى ظهور قوانين الكوارث إلى حماية حياة الإنسان وممتلكاته خلال وبعد حدوث الكوارث، مما يساعد على استمرار الحياة على نفس وتيرتها أو أفضل، من تلك التي كانت قبل الكارثة.

3.3.2 أهداف الألفية الثالثة

وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثمانية أهداف كبرى استعدادا للألفية الثالثة، والأهداف تمت صياغتها من خلال تقييم لمسارات التنمية منذ الثورة الصناعية وحتى حينه. الأهداف أيضا يمكن الرجوع إليها في وثائق الأمم المتحدة خصوصا البرنامج الإنمائي.

المرامي الإنمائية للألفية أو الأهداف الإنمائية للألفية (United Nations، 2015) هي ثمانية مرامٍ اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وعددها 192 دولة، وما لا يقل عن 23 منظمة دولية، على تحقيقها بحلول سنة 2015. تنطلق هذه المرامي من إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تم توقيعه في سبتمبر 2000 والذي يلزم الدول

الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بمكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمية والتمييز ضد المرأة. توجد أهداف ومؤشرات لقياس التقدم نحو تحقيق هذه المرامي:

1. التخلص من الفقر المدقع والجوع.
2. تحقيق التعليم الأساسي للجميع على المستوى العالمي.
3. تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في صنع القرار.
4. الحد من معدلات وفيات الأطفال.
5. تحسين الرعاية الصحية للأمومة.
6. محاربة الإيدز والملاريا والأمراض السارية الأخرى.
7. ضمان استدامة بيئية سليمة.
8. تطوير شراكة دولية للتنمية.

4.3.2 مقاصد (أهداف) الشريعة الإسلامية

وضع علماء المقاصد في الشريعة الإسلامية العديد من الأهداف الكبرى للشريعة (اليوبي، 1998)، وهي لا تختلف كثيراً عن الأهداف المذكورة أعلاه. المقصد العام وهو تحقيق مصالح الناس جميعاً في الدنيا والآخرة. ويتفرع عنه المقاصد الخاصة وهي الأهداف التي تسعى الشريعة إلى تحقيقها في مجال معين من مجالات الحياة الاقتصادية أو الاجتماع أو السياسة وغيرها وذلك عن طريق الأحكام المختلفة.

وقد جمع الفقهاء هذه المقاصد في خمسة عناوين رئيسية وهي:

- 1- حفظ الدين، 2- حفظ النفس، 3- حفظ العقل، 4- حفظ النسل، 5- حفظ المال.

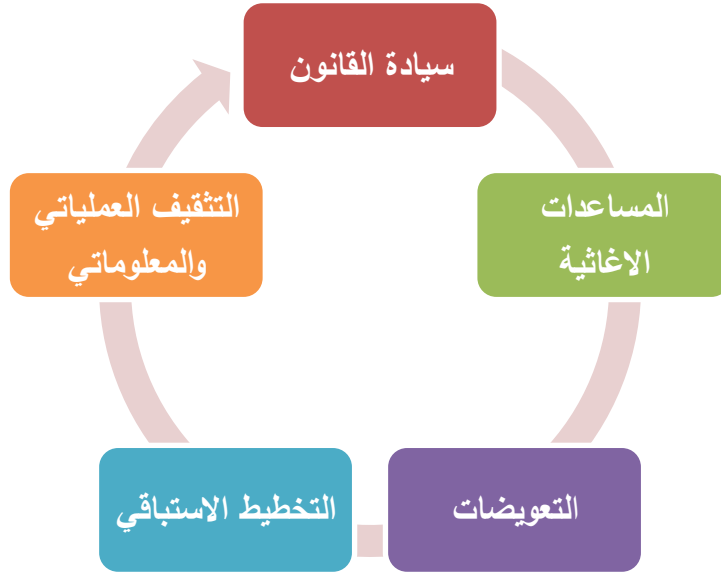
حيث الأهداف (2، 3، 4) تشمل حفظ الحياة وإدارتها إدارة مسؤولة وسليمة، أم الهدف (5) فهو يشمل الحفاظ على البيئة والاقتصاد والموارد، لكن فلسفة الإسلام مختلفة عن الفلسفات الأخرى، ومن هنا جاء التفصيل في مسألة الحياة. الأهم هنا أن الشريعة قد ركزت على حق الأجيال في الهدف رقم (4) - حفظ النسل- وهو ما كانت تغفله الإدارة الحديثة إلى وقت قريب.

5.3.2 تعقيب الباحث على الأهداف المشتركة:

يتضح من الأهداف أعلاه (أهداف الإدارة البيئية، إدارة الكوارث، التنمية المستدامة، أهداف الألفية وأهداف/ مقاصد الشريعة الإسلامية)، أنها تشترك جميعها في هدفين أساسيين وهما حماية الحياة ومن ضمنها حياة الإنسان، وحماية البيئة والموارد واستمرارها في أداء وظائفها لاستدامة الحياة، وقد بنيت مبادئ التنمية المستدامة على هذان الهدفين، وهذا ما يمكن أن يتم البناء عليه في كافة القوانين والتشريعات الدولية والمحلية في مجال الحد من المخاطر وتحسين جودة الحياة اليومية والعامية ودمج النشاطات اليومية للحد من المخاطر مع الخطط الوطنية التنموية وفق ما ورد في إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث 2015م.

4.2 مبادئ العمل في قوانين الكوارث

هناك مبادئ كبرى للعمل ينبغي أن تتوافر في قوانين الكوارث أو أن تعمل قوانين الكوارث من خلالها. المبادئ عموماً مشتقة من القيم الإنسانية العليا والتي تعتبر المظلة الكبرى أو المرجعية الهامة للقوانين إضافة إلى مرجعيات أخرى متعارف عليها. تتلخص المبادئ فيما يلي: (Harper، 2009) انظر شكل رقم (1) يوضح مبادئ العمل في قوانين الكوارث.



شكل رقم (1) مبادئ العمل في قوانين الكوارث، إعداد الباحث بالاستناد إلى (Harper، 2009)

1.4.2 سيادة القانون

الحفاظ على سيادة القانون أثناء الكوارث من حيث عدم السماح لأحد أفراداً ومؤسسات أن يكون/ يكونوا فوق القانون. وهنا ينبغي على جميع المشاركين في نظام العدالة في البلد/ الدولة العمل معاً لضمان استمرار وسريان النظام القانوني. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال احترام الدستور (القانون الأعلى في البلد - أو المرجعية لكل القوانين السارية)، ولا سيما في حالات المحاكمات الجنائية. ومن الآليات التي تدعم مبدأ سيادة القانون إنشاء لجنة تحقيق مستقلة لها صلاحيات الاستدعاء في كل الحالات ذات العلاقة، وأن تعقد جلسات استماع علنية لمن تسببوا في حدوث كوارث أو تفاقمها نتيجة أعمال أو إهمال أو أي تصرفات أخرى قبل أو أثناء أو بعد حدوث الكارثة

2.4.2 المساعدات الاغاثية

بمجرد وقوع الكارثة تتوجه الفرق الاغاثية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه خصوصاً حياة البشر ويقصد بها حماية كافة المواطنين والتي تمثل الأولوية الكبرى خلال الساعات الأولى، يلها إنقاذ الممتلكات المختلفة وبكافة أنواعها خصوصاً الحيوية منها. المساعدات الاغاثية لا تعتبر ضمن التعويضات في هذا الوقت لكنها تهدف إلى الوصول نحو نوع من الاستقرار المجتمعي الأولي. توزيع المساعدات الحكومية أو الداخلية من أي جهات أخرى، أو الدولية القادمة من الخارج بموجب القوانين السارية، بطريقة سريعة وفعالة تتسق مع ضمان مبادئ المساواة والعلاج، والإجراءات القانونية الواجبة والشفافة. يتم تقديم هذه المساعدات للمتضررين وتشجيعهم على الاستفادة منها بطريقة مستدامة ما أمكن لتقليل الآثار الأولية المترتبة على الكارثة.

3.4.2 التعويضات

يعتبر تعويض المتضررين من الكارثة بمختلف أنواعهم وأضرارهم من خلال التأمين وتغطية كاملة من النظام القضائي دون التفريق بينهم حسب الجنس أو الجنسية أو اللون أو الدين، من أهم الوظائف المنوطة بالقانون. ويتم ذلك بعد إجراء عمليات إحصاء الأضرار بواسطة خبراء ومتخصصين وبطريقة منهجية بحيث يحصل كل متضرر

على حقوقه حسب الإمكانيات المرحلية المتاحة. من الضروري إن يتم ذلك بدرجة عالية من الشفافية والنزاهة سواء الإحصاءات وإجراءاتها أو التعويضات وإجراءاتها.

4.4.2 التخطيط الاستباقي

يعتبر التخطيط الاستباقي أحد أهم عناصر إدارة الكوارث ومواجهتها؛ وذلك لمنع حدوثها أو التقليل من مخاطرها. ويعني ببساطة وجود الخطط المسبقة والمعدة بمهنية عالية لأنواع المختلفة من الكوارث والتواجد دائما على حالة عليا من الاستعداد مع إجراء التدريبات والمناورات بين الفينة والأخرى. جاهزية الخطط الاستباقية هي مهمة اللجنة العليا للطوارئ تحت إشراف مباشر من أعلى الهرم القيادي في الدولة. وتعمل الحكومة والبلديات وغيرها من المؤسسات الأخرى الأهلية وغير الحكومية ذات العلاقة مع بعضهم البعض ومع القطاع الخاص للتخطيط والإعداد والتدريب في المجالات الخاصة بذلك خصوصا اعداد الخطط وفحصها والتدريب عليها وإجراء المناورات الحية التي يشترك فيها كافة الفاعلين (المغبر والعطار والباشا، 2018).

5.4.2 التثقيف العملي والمعلوماتي

يعتبر تثقيف العاملين في هذه المجالات من أهم الواجبات التي يلزم القانون فيها جميع المسؤولين بتحمل مسؤولياتهم الإدارية والقانونية والإنسانية والأخلاقية والقيمية، بما في ذلك تزويدهم بالمعلومات لضمان استمرارية تدفقها، مما يتيح لهم استمرارية عملياتهم مع الحفاظ على سرية المعلومات والملفات والسجلات الإلكترونية والورقية وغيرها وذلك من خلال حفظها من عمليات السرقة أو القرصنة الالكترونية. عملية التثقيف لا تتوقف على محاضرات ودورات ومطبوعات ونشرات وما شابه، بل تشمل كل ما يخص إدارة الكوارث بكل مراحلها القبلية وخلال وبعد حدوثها من عمليات ميدانية ومكتبية وغيرها، بحيث ينال كل مسئول بل كل مواطن الجرعة المعلوماتية الكافية والمناسبة حسب صلاحياته وطبيعته عمله، ليستطيع بعدها التصرف في الساعات الأولى للكارثة بطريقة تمنع أو تخفف الخسائر والأضرار ما أمكن ذلك في كل من الأرواح والممتلكات.

3. مناقشة واستنتاجات

بعد القراءة التحليلية لمبادئ التنمية المستدامة و وتحدياتها و أهدافها وأهداف الإدارة البيئية وإدارة الكوارث والألفية الثالثة ومقاصد وأهداف الشريعة الإسلامية، وتحليل مبادئ توصل الباحث إلى ما يلي:

1.3 العلاقة بين مبادئ تشريعات الكوارث والاستدامة

ليس هناك بعد من تعريف متفق عليه للاستدامة كونها إحدى المصطلحات الجديدة التي دخلت قاموس التنمية بل وقاموس الإدارة بكافة أنواعها. توجهت معظم العلوم اليوم بكافة تطبيقاتها نحو تحقيق الاستدامة وهي ببساطة تعني الحفاظ على الحياة ومقوماتها ومكوناتها المختلفة من أجل أن يبقى كوكب الأرض صالحًا للحياة البشرية بحيث لا يتم استنزاف الموارد أو مصادرة حقوق الأجيال القادمة وعدم وصول الكوكب إلى حالة تؤدي إلى انهيار المنظومات الحيوية والمادية والطبيعية مما يقود حتما إلى انهيار الحياة البشرية أو توقف عمل الكوكب من خلال فشل أداء الوظائف المختلفة التي تسير المنظومة كاملة.

ليس هناك أي خلاف حول دور القوانين في تحقيق الاستدامة رغم حداثة هذا المصطلح ومفهومه وتعريفه، إضافة إلى حداثة قوانين الاستدامة التي بدأت نواتها في الظهور منذ فترة قريبة، والظهور الحديث لقوانين الكوارث. والمعروف أن للقوانين مرجعيات مختلفة ومصادر متعددة، لكن الأهم هنا هو هذه المرجعيات لها سقف أعلى وهو

القيم والأخلاق الإنسانية. وعليه فإن سقف قوانين الاستدامة وسقف قوانين الكوارث وسقف كل القوانين هو القيم الإنسانية العليا.

2.3 كيف تعمل تشريعات الكوارث على تحقيق الاستدامة؟

لم يعد خافياً على خبراء إدارة الكوارث أن كل كارثة تحمل بين طياتها فرصة كبرى لإعادة صياغة حياة المتضررين وممتلكاتهم، فالمطلوب هنا هو اقتناص الفرصة من خلال التخطيط الاستباقي الواعي والذي يعمل بحكمة وذكاء بحيث لا يكون الهدف هو إعادة حياة الناس إلى ما كانت عليه قبل حدوث الكارثة بل بالتأكيد إلى وضع أفضل كثيراً ما أمكن نحو ذلك سبيلاً. فمثلاً من الممكن إعادة بناء البيوت بطريقة مستدامة تتم الاستفادة فيها من مختلف أنواع الطاقة المتجددة، أو تجميع مياه الأمطار أو المعالجة أو تدوير مياه الصرف الصحي، أو توليد الغاز الحيوي من النفايات العضوية وغير ذلك. كل ذلك من الممكن أن يتم من خلال الخبرة والقوانين سواء قوانين الكوارث أو قوانين الاستدامة.

3.3 السمات المشتركة بين تشريعات الكوارث/ التشريعات البيئية والتنمية المستدامة

ربما من ألف باء الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي أنه يمكن حل العديد من المشاكل بواسطة حل مشكلة أو مشكلتين متقاربتين أو مترابطتين، بعلاقة خطية أو علاقة منظوماتية صاعدة أو هابطة. إن حل مشكلة منظوماتية واحدة قد يحل رزمة من المشاكل الأخرى التابعة لها أو المتولدة عنها، بطريقة قبلية أو بعدية، كذلك إن صناعة مشكلة منظوماتية كبرى واحدة، قد يترتب عليه عشرات المشاكل المنظوماتية الفرعية والتي قد تؤدي نحو انهيار للمنظومة الكبرى أو منظومات فرعية وجزئية.

تعتبر الاستدامة بكل تعريفاتها ومفاهيمها المختلفة منذ ستوكهولم 1972 وحتى اليوم، محاولة للتوفيق بين عمل المنظومات الكبرى المختلفة (الاقتصادية - الاجتماعية - البيئية) بنوع من التوازن ما أمكن إلى ذلك سبيلاً. أما إدارة الكوارث ومن خلال القوانين وغيرها فهي تعمل أيضاً على إعادة الحياة أو الظروف إلى ما أفضل مما كانت عليه قبل الحدوث من خلال اقتناص الفرص أو صناعتها أو حتى تقليل المخاطر إذا تعسر إنجاز شيء مما ذكر.

4.3 الطبيعة الاستراتيجية المشتركة

تعتبر نشأة قوانين الكوارث والقوانين البيئية استجابة استراتيجية لطبيعة الكوارث وأثارها المدمرة في معظم الأحيان، إضافة إلى التغيرات الكبرى التي تحدث بعد اجتياح الكارثة لمنطقة ما أو مجتمع ما. هذه التغيرات الكبرى بحاجة إلى استجابة كبرى بنفس المستوى أو أعلى حال توفر الموارد المالية أو العينية أو كليهما. يضاف إلى ذلك أن نشأة مفهوم الاستدامة كان أيضاً استجابة كبرى لشعور العلماء والمفكرين على مختلف تخصصاتهم بالخطر الذي يهدد حياة الإنسان على كوكب الأرض أو أكثر من ذلك بأنه يهدد الحياة بكل شموليتها، لذلك استجابت البشرية جمعاء في تجمعها البيئي الكوني الأول في ستوكهولم 1972 لإنقاذ ما يمكن إنقاذه والعمل على وقف المهددات التي أخذت تعصف بالكوكب وما عليه من حياة أو حيوات. من هنا يتضح لنا أن آثار الكوارث تكون ذات مستوى كبير لذا يجب أن تكون الاستجابة على نفس المستوى أو أكبر، كذلك كانت الاستدامة، وعليه فقد التقتا في قضية استراتيجية كبرى.

5.3 الأهداف الكبرى طويلة الأمد

تشارك قوانين وتشريعات الكوارث والاستدامة في كون أهدافهما الكبرى متقاربة، من حيث أنها طويلة الأمد، وتحقق الحفاظ على حياة الناس وتحسينها على كوكب الأرض، وذلك نتيجة نوعين من الكوارث. أولهما: كارثة مفاجئة وسريعة سواء طبيعية أو بشرية من النماذج التقليدية المعروفة، أما ثانيهما: فهو الكارثة الكونية التي قادت نحو انعقاد مؤتمر ستوكهولم 1972، والمتمثلة في التلوث والانحباس الحراري والأوزون والتغير المناخي وغيرها. من هنا فإن التقاء القضيتين في الأهداف أو مواصفات الأهداف أو حتى الحلول المقترحة أو التي يجري تنفيذها بمختلف أنواعها وأبعادها، يجعل منهن قضيتين تستحقان الاهتمام المشترك بل وطرح الحلول المشتركة والمتقاربة ما أمكن للوصول إلى حالة التوازن المنشودة في الحالتين.

6.3 مسؤوليات تحقيق الغايات والأهداف

التشابه في الأهداف كما سبق توضيحه أعلاه، يقود مباشرة خصوصاً في الجوانب الإدارية إلى تفويض جهات مسؤولة محددة لتحقيق الأهداف والغايات أو على الأقل التنسيق بين هذه الأطراف أو الجهات وذلك لمنع التكرار أو التعارض أو الاستنزاف وهدر الموارد بمختلف أنواعها. مهمة الإدارة والقانون في هذه الحالات هي التقليل قدر الإمكان من الأضرار والمخاطر وحماية الأرواح والممتلكات، مع محاولات مستمرة لصناعة الفرص أو اقتناصها.

7.3 انعكاسات غياب تشريعات الكوارث

يمكن لغياب تشريعات الكوارث والاستدامة معاً أو كل على انفراد أن يقود إلى العديد من التعقيدات والارتباكات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية. هذه الانعكاسات قد تشمل على سبيل المثال لا الحصر مطالبات سياسية مختلفة كاستقالة الحكومة أو إقالتها أو تغييرها أو تعديلها أو حتى انتخابات مبكرة وذلك على إثر الآثار أو التبعات السلبية للكوارث. وعموماً تحدث هذه الانعكاسات نتيجة غياب الحكومة أو تقصيرها في الساعات الأولى للكارثة، أو نتيجة إن الخسائر والأضرار والمخاطر الكبيرة للغاية والتي عادة ما تكون فوق درجة التحمل البشري. أو قد يؤدي ذلك إلى حدوث صدمات إنسانية شديدة يتولد عنها العديد من المشاكل كالسرقة والنهب وانتشار الأمراض والأوبئة وغيرها. ولا شك أن مثل هذا الغياب للتشريعات سوف يقود إلى تأخير أو حتى تعطيل عمليات الاستجابة والإغاثة والحلول متوسطة وطويلة الأمد المعتمدة على برامج وخطط التنمية الوطنية/ المستدامة. إضافة إلى ضعف في الأداء خصوصاً في تنفيذ التدخلات والتنسيق بين المؤسسات الاغاثية المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية الأمر الذي يفاقم المشكلات الناشئة ويزيد من تعقيداتها وأثارها السلبية.

8.3 أهمية التشريعات البيئية وتشريعات الكوارث

تمثل تشريعات الكوارث غطاء قانونياً للعاملين في إدارة الكوارث بكل مراحلها، وتحميمهم من المساءلة لاحقاً حال ظهور أو اكتشاف مشاكل أو آثار ذات أبعاد سلبية على عودة الحياة إلى ما كانت عليه سابقاً أو أفضل. وفي الوقت نفسه تضمن هذه التشريعات تنفيذ الممارسات والمسؤوليات المختلفة بطريقة صحيحة وآمنة، وسيطرة جهة واحدة معروفة على الإدارة الميدانية والمكتبية. وتوفر التشريعات البعد الرسمي لإدارة الكوارث وذلك لمنع أي تدخلات غير قانونية من أي جهة سواء داخلية أو خارجية رسمية أو غير رسمية. وتعمل أيضاً التشريعات على دعم الخطط وتنفيذها كتدابير التأهب والاستجابة وغيرها. ولا ينبغي أن تكون تشريعات الكوارث معقدة لكي تكون فعالة، بل إن بساطتها تؤدي إلى سهولة فهم الناس لها للقيام بدورهم الفعال والحصول على حقوقهم.

9.3 تشريعات الكوارث والتشريعات البيئية توفر الحماية القانونية

توفر تشريعات الكوارث الحماية للحكومات المكلفة عادة بمسؤولية حماية المواطنين، قدر المستطاع، من آثار الكوارث. إضافة إلى توفير الحماية للمنظمات والأفراد المطلوب منهم الاضطلاع بأنشطة مكافحة الكوارث؛ والمنظمات والأفراد الذين قد يتأثرون بطرق مختلفة من الكوارث. إذن الحماية القانونية هنا مزدوجة لأنها تخدم الطرفين الأساسيين في الكوارث، الطرف الأول هي الجهات التي تقوم بعمليات الإدارة بمختلف أنواعها (حكومية - غير حكومية - أهلية - داخلية - خارجية - إقليمية - دولية)، أم الطرف الثاني فهو الجمهور المتأثر بالكارثة، من ناحية قدرته قانونيا على الحصول على الحقوق الأساسية والتعويضات بما يمنع التلاعب والسرقات والغش والتزوير في الوثائق الرسمية أو العمليات الميدانية.

10.3 التنمية المستدامة وهيكلية إدارة الكوارث

توضح قوانين الكوارث الصلاحيات المنوطة بكل جهة من الجهات الفاعلة في إدارة الكوارث وذلك ضمن هيكلية إدارية متعارف عليها. وجود الهيكلية الإدارية أو استحداثها إن لم تكن متواجدة هي عملية مهمة في ضمان سلامة سير العمليات الإدارية والتدخلات المختلفة وصدور الأوامر والقرارات والاتصالات في الاتجاهات المختلفة. وضوح وبساطة الهيكلية الإدارية تزيد من قوتها ومن قوة تنفيذ القوانين والأنظمة والإجراءات المختلفة. لذلك، فإن التعامل الفعال مع الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، يتطلب منهجية علمية متنوعة ودقيقة، تضمن تنظيم العلاقة بين الفاعلين الأساسيين في إدارة الكوارث بكل تعقيداتها التي تشمل ضيق المساحة الزمنية والمكانية، هؤلاء الفاعلون مثل المنظمات الحكومية، وغير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية والجمهور عموماً. وهؤلاء الفاعلون بالتأكيد لهم دورهم الأصيل جميعاً في الممارسات التنموية المستدامة والتي يمكن بسهولة دمجها خلال عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار أو الترميم أو غيرها، سواء من النواحي القانونية أو الإجرائية والإدارية.

4. الخاتمة

خلصت الورقة إلى ضرورة الدمج التنفيذي والميداني والعملياتي بين الإدارة البيئية وإدارة الكوارث وقوانينهما والتنمية المستدامة في ظل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وأهداف الألفية الثمانية ومقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة، كونها جميعاً تهدف إلى تحقيق هدف كبير وهو الحفاظ على ديمومة جودة الحياة ومواردها المختلفة الحية وغير الحية من أجل الحفاظ على حياة الإنسان في بيته الصغير أو الكبير وهو الأرض. تنظيم الحياة يحتاج إلى قوانين، وقد تم تشريع بعض هذه القوانين على المستويات المحلية والإقليمية والدولية في مجالات البيئة والكوارث وإدارة الموارد المستدامة في العديد من الدول، وأخرى على شكل اتفاقيات دولية ببيئية كاتفاقيات الانحباس الحراري والتنوع الحيوي وغيرها، هذه الاتفاقيات الدولية بمجرد توقيعها تصبح سارية المفعول من الدولة ذات الشأن، إضافة إلى وجود التشريعات الإسلامية والتي تغطي كل ما أشارت إليه القوانين الوضعية الأخرى من الجانب الشمولي وربما التفصيلي أيضاً. وكما يقال فإن لكل قانون مرجعيته، والقوانين هنا مرجعياتها القيم الإنسانية سواء تلك ذات المصدر الإلهي أو المصدر البشري المنبثق عن الفكر والتجربة والتطبيق والتقييم.

ويمكن توضيح المخرجات النهائية لدور مبادئ الاستدامة في الكوارث والإدارة البيئية فيما يلي:

- أدى ظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى ترسيخ وتعزيز العديد من الأفكار التي قادت إلى تحفيز كثير من الفاعلين البيئيين والسياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين بالعمل الجاد لاتخاذ الإجراءات الوقائية والحماية المناسبة تجاه البيئة.

- لم يعد خافيا على كافة الشرائح المجتمعية اليوم الضرر الكارثي البالغ الذي تسببه الممارسات البشرية على البيئة مما يؤثر على قدرتها على أداء وظائفها الطبيعية لخدمة المخلوقات النباتية والحيوانية بكافة أنواعها.
- تؤدي الكوارث أثناء أو بعد حدوثها إلى العديد من الأضرار والمخاطر التي قد تمتد على مدار شهور أو سنوات حسب حجم الكارثة أو نوعها، وكذلك طرق التعامل معها وإدارتها في المجالات المختلفة.
- يلعب الفساد و/أو العواطف أحيانا دورا مهما في إدارة الكوارث نظرا لارتباطها الوثيق بالبعد الإنساني والمرتبط مباشرة بالقيم الإنسانية العليا أو المتفرعة عنها.
- أفسح الجانب الإنساني في الأبعاد الإدارية والمالية والميدانية المجال للعديد من الثغرات التي يتسلل من خلالها بعض الضعفاء من أجل تحقيق مكاسب شخصية أو ما شابه ذلك. البيئة الخاصة بإدارة الكوارث تتيح لهؤلاء الضعفاء التحكم في الأموال والمساعدات الاغاثية العينية بمختلف أنواعها.
- احتمالية التلاعب في عمليات إحصاء الأضرار الناشئة عن هذه الكوارث والمرتبطة بالتعويضات وقيمتها المالية أو العينية على حد سواء.
- وجود هذه الثغرات جعل من الضروري التفكير في سن تشريعات قانونية خاصة بالكوارث سواء الطبيعية الناشئة لعوامل بيئية، أو تلك الناشئة لأسباب بشرية، وعلى مدار دورتها الزمنية الممتدة من قبل الحدوث وحتى انتهاء آثارها على كل المستويات.
- بدأت العديد من الدول والمنظمات الإنسانية والدولية في وضع نويات لهذه التشريعات سواء البيئية منها أو تلك المتعلقة بالكوارث، منذ عقود قليلة، وهناك بعضها بدأ فعلا في التنفيذ.
- لا يزال هناك الكثير من الثغرات التي يسلك بعض الضعفاء من خلالها، لكن لا شك أن مثل هذه التشريعات قد قلت بدرجة ما مثل هذه الأحداث والمخاطر التي تصيب الأفراد والمجتمعات والممتلكات الخاصة والعامة على حد سواء وتؤدي إلى سوء الإدارة.
- مهمة القوانين عموما تنظيم حياة الناس والحفاظ على حقوقهم وأموالهم وممتلكاتهم وكل شؤونهم من الاعتداءات المختلفة التي قد يتعرضون لها.
- تؤكد الورقة على ضرورة الربط بين الإدارة البيئية وإدارة الكوارث وقوانينها من جهة، والتنمية المستدامة من جهة أخرى، سواء في الأنظمة أو القوانين أو خلال الممارسات المختلفة.
- ضرورة إعادة صياغة القوانين الخاصة بالكوارث والحماية البيئية لتتلاءم مع مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئ التنمية المستدامة.
- أن يتم الدمج بين نشاطات الجهوية والاستعداد للمخاطر الناتجة عن الاستنزاف البيئي ومخاطر الكوارث مع خطط التنمية الوطنية.
- لا بد أن تراعي الخطط التنموية الاستراتيجية المتطلبات العالمية والقومية في إدارة الكوارث وحماية البيئة ضمن مشاريع البنية التحتية والاجتماعية والاقتصادية والإدارة والحكم الرشيد.

5. المراجع

1.5 المراجع العربية

- الأمم المتحدة. (1972). إعلان ستوكهولم. ستوكهولم: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة - برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- الأمم المتحدة. (1992). إعلان ريو. ريو: المؤتمر العالمي للبيئة- برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من أثارها. (2013). إدارة مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل. سنديا- اليابان: البنك الدولي.
- ظبية إبراهيم. (2015). إدارة المخاطر مقارنة للتنمية المستدامة. القاهرة: المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية- مجلس وزراء الإسكان العرب، "UNHABITAT" وزارة الإسكان والمرافق العمرانية بمصر.
- عبد الإله عبد السلام. (2009). الآثار البيئية والصحية المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية في السودان. أسيوط: مجلة أسيوط للدراسات البيئية العدد الثالث والثلاثون.
- محمد المغير. (2016). خطة الحماية البيئية في قطاع غزة. القاهرة: رسالة دكتوراة غير منشورة- جامعة الأزهر- مصر.
- محمد المغير. محمد العطار. هبة الباشا. (2018). واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة.. غزة: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد السادس والعشرون العدد الثاني.
- محمد سعد اليوبي. (1998). مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية. الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع.
- مصعب الهاشمي. (2017). دور القوانين والتشريعات الدولية والمحلية في مواجهة أزمات الكوارث. الخرطوم- السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- مجلة العلوم الإنسانية المجلد 18 العدد الأول.
- نبيل عياد. (2016). التخطيط المكاني كمنهج لتحقيق التنمية المستدامة حالة دراسة إقليم غزة. القاهرة: رسالة دكتوراة غير منشورة- جامعة الأزهر- مصر.

2.5 المراجع الأجنبية

- Chris Barrow .(2006) .Environmental Management for Sustainable Development، Second Edition . USA and Canada: Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group، an informa business.
- David Le Blanc .(2015) .Towards integration at last? The sustainable development goals as a network of targets .New York: Division for Sustainable Development، United Nations Department of Economic and Social Affairs، UN DESA، DESA Working Paper No. 141، ST/ESA/2015.
- Department of Economic and Social Affairs .(2013) .Sustainable Development Challenges .New York: World Economic and Social Survey، UN.
- Erica Harper .(2009) .International Law and Standards Applicable in Natural Disaster Situations .Italy: International Development Law Organization (IDLO.)
- R.Y.J.، Balatbat، M.C.A. and Carmichael، D.G. Siew .(2016) .Measuring project sustainability maturity level – a fuzzy-based approach .London: Int. J. Sustainable Development، Vol. 19، No. 1، pp.76.100–
- United Nations .(2015) .Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030 .Sendai، Japan.: the Third UN World Conference in Sendai، Japan، on March 18، 2015- United Nations Office for Disaster Risk Reduction.
- United Nations .(2015) .The Millennium Development Goals Report NewYork .NewYork: United Nations.

- V. Schaffer .(2016) .Understanding the influence of social capital on social sustainability in an Australian trawl fishery .'London: Int. J. Sustainable Development, Vol. 19, No. 1, pp.36.53–
- V., Dessein, J., Dewulf, A., Lauwers, L., Werkman, R. and Termeer, C.J.A.M. Verguts .(2016) . Industrial symbiosis as sustainable development strategy: adding a change perspective .London: Int. J. Sustainable Development, Vol. 19, No. 1, pp.15.35–